الفصل الرابع
مؤسسات المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي

مؤسسات المجتمع المدنى:

يتكون المجتمع المدنى من مجموعة من المؤسسات تتصف بأنها تنظيمات تطوعية قائمة على الإرادة الحرة والمصلحة المشتركة أو المصالح المتبادلة. وفق القواعد المنظمة داخل كل رابطة وحسب القوانين التى ارتضاها المجتمع العام. وهى غير حكومية من ناحية وغير موروثة من ناحية أخرى. مثل: الجمعيات الخيرية بمختلف أنواعها، والنقابات، والاتحادات التعاونية. والاتحادات الطلابية. ونوادي هيئات التدريس باعتبارها ذات صبغة نقابية. والنوادي بشكل عام باعتبارها تقوم على روابط مصلحية. ومنظمات حقوق الإنسان، والمؤسسات الصحافية المستقلة. والأحزاب السياسية طالما كانت خارج السلطة، لكن إذا دخلت السلطة بحكم التداول الديمقراطي. فإنها تصبح جزءا من الدولة، وتخرج من دائرة المجتمع المدني.

ولنقف قليلا عند بعض هذه المؤسسات، ولنبدأ بالنقابة The Corporation ، فما هى، وما دورها، وما حدودها؟

النقابة بمثابة الأسرة الثانية لعضو النقابة، فهى تجمع بين مجموعة من الأفراد المشتركين فى مهنة صناعية واحدة، تجمع بينهم في رباط أشبه ما يكون بالرباط العائلى. لكنه لا يقوم على رابطة الدم، بل على رباط المهنة. والنقابة إحدى الوسائل المحورية التى تنقذ المجتمع المدنى من التشتت والتفكك. وتجعل لأفراده نظاما ونسقا؛ فهي التي تحافظ على الفرد في مكانه

فى النظام الإجمالى للتجمع المدنى، وتمنعه من الابتعاد عنه، وتدخله فى شكل من التضامن الجماعى مع أعضائها[1]. ويجد الفرد "فى النقابة أكثر مما يجد فى الأسرة. إنه يجد عن طريقها ما يؤمن معاشه، ويزيد فى ثروته. والإقرار بمزاياه. وفى النقابة يجد الفرد الشرف المهنى. والثمرة التي يستحقها لعمله الجاد. وفى حضن النقابة يجد العضو الأمانة والفضيلة"[2].

وينبغى التمييز بين عضو النقابة وغيره من العمال الأجراء باليومية، على أساس صفة النظامية فى العمل؛ فالنقابى عمله منتظم، وله مهنة محددة تربطه بغيره من الذين يمتهنون المهنة نفسها. ولا يسعى إلى أجر مؤقت. بينما غير النقابى هو العامل اليومى الذي يقوم بعمل غير دائم حسب الظروف. والمفهوم المعاصر للنقابة يورد شرطين أساسيين للنقابة، هما:

(١) أن يكون لدى أعضاء المهنة معرفة دقيقة ومتميزة، وذات طابع تخصصى، ومفيدة للآخرين، ومن غير الميسور للإنسان العادي أن يتقنها لأنها تتطلب تعلما وتدريبا طويل الأجل.

(٢) أن يقوم أعضاء النقابة بسن مجموعة من المبادئ والقيم والقواعد التى تحدد طبيعة الممارسة المهنية والأخلاقيات التى تحكمها، ويشترط أن تختلف عمن سواها من المبادئ والقيم والقواعد التى تحكم أي مواطن عادي أو تحكم العمال غير المتخصصين. وتكون بمثابة معايير مهنية ملزمة[3].

فأعضاء النقابة يقومون بسن المبادئ والقواعد التى تعين طرق الانضمام إلى النقابة. ويتمتع نظام النقابة بمعايير فوق المعايير السائدة فى المجتمع تضمن الالتزام بين أعضاء النقابة من جهة، وتعطيهم فرصة للعمل بمرونة أكثر من الآخرين، وتضع عليهم قيودا أقل من تلك القيود الملزمة للآخرين من جهة أخرى. ذلك أن النقابيين لا يكونون تحت طائلة

المراقبة المباشرة فى أعمالهم مثلما هو حال الموظفين، ولا يلتزمون بساعات محددة للحضور والانصراف على خلاف الوضع فى الوظائف الحكومية. لكن فى مقابل هذه الميزات هناك قواعد للسلوك تفوق تلك المطلوبة من فئات المجتمع الأخرى؛ إذ يجب عليهم الالتزام بمستوى من الانضباط أكبر من المستوى الذي يخضع له الآخرون من غير المنتمين إلى النقابة، وهو المستوى الذي يستلزمه" الميثاق الأخلاقى للسلوك" الذي تضعه النقابة التي تجمع أعضاء المهنة فى جماعة مهنية واحدة ذاتية التنظيم[٤].

ويمثل المهندسون والصحفيون والأطباء والمحامون والاجتماعيون والمحاسبون، وغيرهم من الفئات المشابهة، مجموعات مهنية يتوافر فيها العنصران اللذان سبق الإشارة إليهما؛ فلديهم مساحة ضخمة من المعرفة المتخصصة؛ حيث يدرسون لسنوات طويلة، وتثمر هذه الدراسة علما نافعا للمجتمع وضروريا. وعندهم –أو هكذا ينبغى أن يكون– مجموعة من المبادئ والقيم والقواعد التى تحدد طبيعة الممارسة المهنية والأخلاقيات التى تحكمها، وتختلف عمن سواها من المبادئ والقيم والقواعد التى تحكم أي مواطن عادي أو تحكم العمال غير المتخصصين[٥]. ومن المعلوم أن أي فرد يستطيع أن يكون عضوا بمهنة ما إذا كان يمثل جزءا من مجموعة ذاتية التنظيم ومحدودة بشكل صحيح.

دور النقابة وحدوده :

تقوم النقابة بعدة مهام، هى :

أ- رعاية مصالحها الخاصة داخل مجالها الخاص.

ب- اختيار أعضائها وفقا لصفات موضوعية تتعلق بمهارتهم واستقامتهم، وأن يكون العدد محدودا بالبنية العامة للمجتمع.

ج- حماية أعضائها ضد الأحداث الجزئية العارضة.
د- تزويدهم بالتربية اللازمة لتكوين الآخرين ليصبحوا أعضاء في النقابة[٥].
هـ- للنقابة دور في المشاركة في تنفيذ خطط التنمية والعمل على توفير الكفاية الإنتاجية والمستوى الثقافي والاجتماعي لأعضائها. وتعميق الوعي لديهم.
و- للنقابة دور في "المساومة الجماعية بشأن شروط الاستخدام. ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية. عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية. والالتجاء إلى العمل السياسي في بعض حالات معينة"[٧].

وليست النقابات خاصة بالنظام الرأسمالي. فقد يظن البعض أن النقابات ظاهرة خاصة بالنظام الرأسمالي. وأنها بالتالي تصبح غير ضرورية أو غير ذات موضوع إذا ما أخذ المجتمع بالنظام الاشتراكي حيث يسيطر الشعب على وسائل الإنتاج. إلا أن ذلك ليس صحيحا[٨]: فماركس اعتبر النقابة تجمعا حرا للعمال وأنها تنفذ إلى التنظيم السياسي[٩].

وتمثل الرابطة النقابية معلما حيويا من معالم التطور الحتمي الذي ينقل المجتمع من مرحلة الروابط العرقية والقبلية إلى مرحلة الروابط المدنية.

وعندما ينحرف البعض بالعمل النقابي. فالحل هو تقويم الانحراف عن طريق الاحتكام إلى القانون والقضاء: فالقضاء كفيل برده إلى حدوده القانونية والدستورية التي ينبغي ألا يتخطاها.

وإذا جئنا إلى المؤسسات الصحافية نجدها جزءا من المجتمع المدني – أو هكذا ينبغي أن تكون- باعتبار أن الممارسة الصحفية محكومة بالقواعد المهنية النقابية. وباعتبار أن الصحافة معبرة عن هموم الناس ومصالحهم. وباعتبارها تشكل نوعا من الرقابة المعنوية المجتمعية.. أو هكذا ينبغي أن

تكون! لكن الصحافة التى تكون لسان حال الحكومات فهى ليست جزءا من المجتمع المدنى؛ لأنها محكومة بمبدأ الطاعة وليست قائمة على الإرادة الحرة فى واقع الأمر، وإن كانت تتظاهر بأنها حرة. وكذلك الصحافة التى تجعل الربح هدفها الوحيد: فتنتهج أسلوب الإثارة بالباطل: وتعمل على بث الشائعات. وإذاعة الفكر الأصفر، فهى لا تنتمى إلى المجتمع المدني لأنها لا تعبر عن همومه ومصالحه، وهى تنتكس إلى مرحلة الفكر الهمجى.

أما الأحزاب السياسية فثمة خلاف حول انتمائها للمجتمع المدنى، ومهما يكن من أمر هذا الخلاف. فإن وجهة نظري أن وضع الأحزاب أمر نسبى: فالأحزاب طالما كانت خارج السلطة فإنها تقع فى دائرة المجتمع المدنى. لكن إذا دخلت السلطة بحكم التداول الديمقراطى، فإنها تصبح جزءا من الدولة. وتخرج من دائرة المجتمع المدنى. والمقصود فى هذا السياق الأحزاب الحية لا الأحزاب المصطنعة؛ فالأحزاب المصطنعة فى أمريكا اللاتينية مثلا هى دائما جزء من الحكومة لأنها من صنعها، وهى جزء من نظام أوتوقراطى Autocracy[١٠] مقنع يعلن الديمقراطية ويبطن الأوتوقراطية. لأنها محكومة ببناء استبدادي تحل فيه رغبة رئيس الحزب محل الانتخاب كأساس للشرعية. ولا تزال هذه الأحزاب المصطنعة فى أمريكا اللاتينية تعيش باستراتيجيات الماضى وتتمسك برموزه التى أصبحت خارج التاريخ. ولا يزال رئيس كل حزب متمسكا برئاسة حزبه باعتباره إقطاعية خاصة. والأجيال القديمة لا تزال كاتمة على أنفاس الأجيال الجديدة. وتحبط أي رغبة عندها فى الإصلاح والتطوير، كما تقطع عليها الطريق أمام أية محاولة للصعود لخدمة الوطن. ولذلك فهي معزولة عن المجتمع المدني وعن الجماهير التي فقدت

الثقة فيها، لا سيما و أنها غير قادرة حتى الآن على تقديم برامج عملية لحل مشكلات الجماهير، ولا تزال تعيش على ترديد الشعارات العامة والجوفاء دون منهج أو آليات عملية؛ وتجمدت عند مرحلة تاريخية لم يعد لها وجود .أما الأحزاب الحية التى توجد خارج السلطة فهى جزء من المجتمع المدنى؛ لأنها تقوم على الرابطة التطوعية والإرادة الحرة ومحكومة بالمصالح المستنيرة المشتركة، وتعمل وفق آليات المجتمع المدنى؛ فتعى التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتتميز بالديناميكية المستمرة، وتغير من برامجها وسياساتها بما يعطيها القدرة على مواجهة المشكلات والتحديات المتجددة بشكل عملي وفعال؛ حتى يمكنها أن تقدم لشعوبها حلولا إيجابية بمناهج واقعية..

وإذا جئنا للجمعيات الخيرية الدينية، فهل هى جزء من المجتمع المدنى؟

يمكن أن تقوم الجمعيات الخيرية الدينية على رابطة مدنية من زاوية ما، إذا كانت قائمة على الإرادة الحرة، ونيتها فعل الخير الاجتماعى دون تمييز بين المستفيدين على أساس الدين أو الملة، ولا تمثل جزءا من الجماعة القرابية أو الدولة، ومبرأة عن التعصب والانغلاق. وتنظر إلى الدين باعتباره رابطة ثقافية ورؤية أخلاقية تكافح الروابط القبلية والانغلاق المذهبى، وباعتباره رابطة اجتماعية تغذيها حوافز ميتافيزيقية[11] وتدفعها نحو النشاط الاجتماعى والاقتصادي لخدمة الناس عبر الجمعيات الخيرية الطبية أو التعليمية أو الإيوائية أو عبر العطايا المادية للمحتاجين. فالمسجد أو الكنيسة أو غيرهما ؛ إذا كان يمارس هذا النشاط الاجتماعى بنية فعل الخير الاجتماعى دون تمييز بين المستفيدين على أساس الدين، فإنه يعد - في هذا الجانب ومن هذه

الـزاوية- إحـدى الـروابط الدنـية، لكـنه مـن ناحـية ممارسـة الطقـوس والشـعائر يظـل محصـورا فى نطاق الرابطة الدينية البحتة، فكأن مثل هذه المؤسسـات لهـا جانب مدنى ولها جانب ديني، وحسب زاوية النظر يكون استحقاق الوصف بمدنى أو دينى.

أمـا المؤسسـة التشـريعية فهـى مؤسسـة منتخبـة وينـبغى أن لا تكون جـزءا مـن المجـتمع المدنـى ولا مـن الدولـة، حتى تكون معبرة عن مصالح القـاعدة العريضـة. أي عـن المجـتمع العـام فى شموله، وحتى لا تستغلها النخـبة الحاكمـة فى سـن تشـريعات تحقق مصالحها الخاصة وتساعد على احـتكارها للسـلطة. وحـتى تكـون بمعـزل عـن تـأثير أية جماعات مصالح يمكـن أن تنشـأ داخـل المجـتمع المدنـى وعن الصراعات التى قد تقع بين أطـرافه. وكذلـك المؤسسـة القضـائية ينـبغى أن تظـل مؤسسـة مسـتقلة عن المجـتمع المدنـى وعـن الدولـة فى الوقت نفسه، حتى تكون بعيدة عن ضغط الدولـة مـن ناحية وضغط أي لوبى يتكون داخل المجتمع المدنى من ناحية أخـرى. وحـتى تكون السلطة النهائية التى ينبغى أن تحسم بشكل سلمى وقـانونى أي صـراع انطوى على تجاوز للدستور أو القانون سواء صدر ذلك عن أي طرف داخل المجتمع المدني أو داخل الدولة.

رأس المـــال الاجتمـــاعى:

بمقـدار قـوة وتـنوع وفاعلـية مـنظمات المجـتمع المدنـى، يكون مقدار الديمقراطـية. ويكـون مقـدار الـتقدم السياسـي، ويكون مقدار ما يمكن أن يطلـــق عليـــه "رأس الـمال الاجتماعى Social Capital "، فرأس المال الاجـتماعي هـو: المجمـوع الكمـي والكـيفي أو الـنوعي للمؤسسـات

والجمعيات والمنظمات الاجتماعية غير الحكومية والنقابات والنوادي في مجتمع من المجتمعات بالقياس لعدد السكان. ورأس المال الاجتماعي غير رأس المال النقدي Monetary Capital الذي هو عبارة عن مجموع الأموال السائلة. وغير "رأس المال المادي Physical Capital" الذي يشمل الموارد الطبيعية والمرافق العامة والطرق والعقارات والآلات وما شابه ذلك. وغير "رأس المال البشري Human Capital " الذي يمثل مجموع الأفراد ذوي المهارات والقدرة على الإنتاج والمتعلمين وذوي الصحة أي الذين يمثلون موارد بشرية حقيقية. وأول من استخدم مصطلح "رأس المال الاجتماعي" هو جيمس كولمان J. Colman عالم الاجتماع الأمريكي. سنة ١٩٨٧، في كتابه المشترك مع توماس هوفر المعنون "المدارس الثانوية الحكومية والخاصة: دراسة تأثير المجتمعات المحلية". لكنه لم يستخدمه بالمعنى المشار إليه أعلاه، بل استخدمه "لوصف أنواع العلاقات بين الأفراد في إطار الأسرة والمجتمع المحلي. والتي يعتقد أنها تمارس تأثيرا قويا على مستويات التحصيل الدراسي... ويرى كولمان أن رأس المال الاجتماعي الخاص بنمو أحد الشباب يتمثل في أداء المجتمع المحلي لوظائفه أداء جيدا. وفي العلاقات الاجتماعية الحقيقية بين الوالدين. وفي التحديد والخصوصية الذي يتجلى في بناء تلك العلاقات. وفي علاقات الوالدين بمؤسسات المجتمع المحلي. كذلك تمثل مجموعة المعايير التي تتكون في المجتمعات المحلية ذات الدرجة العالية من الخصوصية جزءا من رأس المال الاجتماعي هذا"[١٢].

أما الذي استخدم مصطلح "رأس المال الاجتماعي" بالمعنى الذي استخدمناه أعلاه، فهو روبرت بوتنام R. Putnam عالم الاجتماع

السياسي الأمريكي. في كتابه " Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern Italy Princeton: Princeton University Press, 1993". وقد ربط فيه بين رأس المال الاجتماعى ومعدل التنمية الاقتصادية. نظرا لكون روابط أو مؤسسات المجتمع المدنى لها دور فى التكافل الاجتماعى، وتعطى المساعدة للأفراد فى بداية تكوين المشروعات الاقتصادية.ويعد رأس المال الاجتماعى أحد المعايير التى ينبغى أن تقاس بها قوة المجتمعات، وهو ليس علامة فقط على مدى قوة أو ضعف المجتمع المدنى. بل علامة كذلك على التقدم أو التخلف السياسي والاجتماعى. وبمقدار ثراء "رأس المال الاجتماعى Social Capital ". يكون ثراء الحياة العامة، وتقدم المجتمع، وسلامة البنية التحتية لممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية.

هوامـــش الفصـــل الرابـــع

(١) جان بيار لوفيفر، وبيار ماشيري. هيجل والمجتمع. ترجمة منصور القاضي. بيروت، ط١، ١٩٩٣. ص٥١.

(٢) د. عبد الرحمن بدوي، فلسفة السياسة والقانون عند هيجل. ص١٥٣-١٥٤.

(3) Ferrel and Eraedrich, Business Ethics .Third Edition, New York, Houghton Mifflin Company, 1997. p. 175 F.

(4) Richard t. De George, Business Ethics. 2nd ed., New York, Macmillan, 1986. p. 58.

(5) Ferrel and Eraedrich, Business Ethics. n.175 F.

(٦) هيجل، أصول فلسفة الحق. ص٤٨٨.

(٧) عبد الوهاب الكيالي وآخرون. موسوعة السياسة.. بيروت.المؤسسة العربية للدراسات والنشر.ط٣، ١٩٨٦. ٦٠٤/٦.

(٨) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٩) جان بيار لوفيفر وبيار ماشيري، هيجل والمجتمع. ص٥١.

(١٠)أي ذات طابع استبدادي وللسلطة المسيطرة فيها مطلق السلطة. ورغبة صاحب السلطة فيها هي أساس الشرعية. وهذا الطابع قد يكون لفرد أو لجماعة منظمة. وتجد هذا بسهولة في الأحزاب التي يظل يرأسها شخص واحد طوال حياته. ولا يوجد فيها أي نوع من الانتخابات الحقيقة أو تداول السلطة.

(١١)الميتافيزيقا: ما بعد الطبيعة.

(١٢)انظر: موسوعة علم الاجتماع،٢/٧٦٣-٧٦٤.